عامان من حرب الإبادة غزة المستعصية على الانكسار تعمّق عزلة الاحتلال وتكشف خطره على الإقليم

الجمعة 10 أكتوبر 2025 02:00 م

كتب: عزت الرشق

عزت الرشق
رئيس المكتب الإعلامي، وعضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس

لا يمكن أن يأتي اليوم الذي يتعايش فيه الشعب الواقع تحت الاحتلال مع الكيان الذي يقوم بالاحتلال، ويحافظ على وجوده يوميا بمزيد من القهر والجور والاعتداء على حياة الإنسان الفلسطيني وحريته وممتلكاته ومقدساته، ويمارس بحقه أبشع سياسات الفصل العنصري والحصار والاعتقال والإعدام والقتل المباشر دون تمييز بين الرجال والنساء والأطفال والشيوخ.
كُتب التاريخ السياسي الحديث تعج بالأنين الموثق للشعب الفلسطيني منذ عام 1918، وما فعله الانتداب البريطاني الممهد لدخول العصابات الصهيونية إلى فلسطين، وطرد أكثر من نصف شعبها منها بإرهاب المافيات الدخيلة القادمة من شتات الأرض.
يعيش الشعب العربي الفلسطيني مظلمة تاريخية غير مسبوقة، صارت الآن مكشوفة للقاصي والداني، تتمثل بمجزرة مكشوفة موصوفة تتنقل بين أجساد المدن والبشر بلا قناع، لم تعد خافية على الرأي العام العالمي كله.
كانت دولة الاحتلال الصهيوني العنصرية تعتمد الكذب والخداع والتضليل وتزييف الوعي في ضمير مئات ملايين البشر لتخفي بشاعتها عن العالم، اليوم صارت تختال مفتخرة بقدرتها على ذبح الأطفال والنساء والشيوخ، وكسر الحدود والأعراف الدولية والأممية، وتوسيع المأساة حيث شاءت دون حسيب ولا رقيب، غير آبهة بصورتها الدموية السادية التي انكشفت أمام العالم بأسره.

المقاومة ضرورة إنسانية محمية بالقانون الدولي

أمام هذه العنجهية والتجبر الصهيوني الذي فاق حدود الاستيعاب البشري كانت المقاومة الفلسطينية عموما، وحركة حماس على وجه الخصوص، استجابة واجبة الوجود، ونقيضا فطريا للاحتلال ولفكرة الظلم والوحشية وآلة القتل الإسرائيلية التي تعدم أطفالنا ونساءنا وشيوخنا قتلا وقصفا وتجويعا.
وأمام هذا المشهد لم تعد شرعية المعركة المسلحة الإنسانية والحضارية بين الشعب الفلسطيني وقواه الحية من جهة، وبين الكيان الصهيوني من جهة أخرى، بحاجة إلى أدلة وبراهين
حركة المقاومة الإسلامية حماس، هي حركة تحرر وطني فلسطيني، تشكل امتدادا لحركات التحرير العالمية ضد الاستعمار والفصل العنصري، ولإعلاء القيم الإنسانية النبيلة: الحرية، والعدل، وحق الإنسان الفلسطيني بالحياة الكريمة على أرضه.
حماس هي نبت الأرض الطاهرة، قادتها تقدموا صفوف الشهداء في هذه الحرب الوحشية، وعانوا كما عانى الناس، وجاعوا كما جاع الناس وقُصفت بيوتهم واستشهد أبناؤهم، وما زالوا على العهد.
رفضُنا للظلم، بكل أشكاله، هو موقف مبدئي، نابع من قيمنا وديننا وأخلاقنا الإنسانية الجامعة.
حماس هي حركة تحرر وطني وفقا للقانون الدولي، والمواثيق والمعاهدات الأممية، أهدافها وغاياتها ووسائلها مستمدة من حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه بكل السبل، ومن حق الشعب في الحرية وتقرير المصير، وهي الحقوق المكفولة في الشرائع السماوية والأرضية، والقوانين الدولية من اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافي الأول، إلى إعلانات وقرارات الأمم المتحدة، ومنها قرار الأمم المتحدة 3236 لعام 1974، الذي أكد على حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير.

عامان من الأدلة الدامغة على أن الاحتلال خطر على البشرية جمعاء

يخوض الشعب الفلسطيني معركته اليوم، دفاعا عن نفسه وأرضه وحقوقه، أمام احتلال توسعي هو الأكثر وحشية في التاريخ، بنى أساسات وجوده على أشلاء وطننا وشعبنا، وقتل فيها كل أشكال الحياة، بالمجازر والمذابح بحق الأطفال والنساء والشيوخ، ومنع عنهم الغذاء والماء والدواء، وقطع طرق وصول أسباب الحفاظ على الحياة إليهم، وبعد البيوت قصف المدارس والجامعات والمستشفيات

وسيارات الإسعاف والمساجد والكنائس.
أصدرت لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة، المكلفة من مجلس حقوق الإنسان، تقريرا في 16 سبتمبر 2025 مكونا من 72 صفحة خلصت فيه إلى أن إسرائيل ارتكبت أربعة من أصل خمسة أفعال محظورة وفق اتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948، تشمل القتل، التسبب بأضرار جسدية أو نفسية جسيمة، فرض ظروف معيشية قاسية تهدف إلى تدمير السكان، واتخاذ تدابير لمنع الولادات.
وأشار التقرير إلى أن مسؤولية هذه الأفعال تقع على عاتق قادة إسرائيليين بينهم رئيس الوزراء، والرئيس، ووزير الدفاع السابق، مؤكدا أن الحملة العسكرية في غزة حملت نية واضحة لتدمير الفلسطينيين هل تريدون أوضح من هذا؟ سأذكر بعض أرقام هذه المذبحة:
يكمل شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة عامه الثاني تحت حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الاحتلال ضد السكان المدنيين العُزل، مستهدفا أكثر من 2.4 مليون مدني.
هذه الحرب أفرزت دمارا شبه كامل بنسبة 90% من البنية التحتية للقطاع.
ارتكب الاحتلال خلال هذه الفترة مجازر دموية أدت إلى استشهاد وفقدان 73 ألفا و731 إنسانا، بينهم أكثر من 20 ألف طفل و12 ألفا و500 امرأة، إضافة إلى إبادة ومسح 2700 أسرة بالكامل من السجل المدني، وقتل 1670 من الطواقم الطبية، وأكثر من 250 صحفيا، و139 رجل دفاع مدني، و173 موظف بلدية، كما أصيب أكثر من 162 ألف جريح، بينهم آلاف حالات البتر، والشلل، وفقدان البصر.
وتنفذ قوات الاحتلال جريمة تهجير قسري ممنهجة بحق شعبنا الفلسطيني، وخاصة في هذه الأيام في مدينة غزة وشمال القطاع، في خرق فاضح لاتفاقية جنيف الرابعة ونظام روما الأساسي، ما يجعلها جريمة حرب موصوفة، وجريمة ضد الإنسانية تستوجب الملاحقة الدولية
دمر الاحتلال 38 مستشفى و833 مسجدا و163 مؤسسة تعليمية كليا، وتدمير آلاف المؤسسات بشكل بليغ، وفرض سياسة تجويع ممنهجة عبر حصار شامل ضد السكان المدنيين، ومنع دخول مئات الآلاف من شاحنات الغذاء والمساعدات، مسببا كارثة إنسانية تهدد حياة أكثر من 2.4 مليون إنسان، بينهم أكثر من مليون طفل أصبحوا على حافة الموت جوعا.
بالمقابل، فإن الاحتلال مع كل هذه الوحشية محميّ من المساءلة، فهو يمتلك الغطاء السياسي ليكمل جرائمه بل ليوسعها من الإدارة الأميركية، التي لم تكتفِ بإرسال ذخائر القتل وأدواته، بل ترتفع اليد التي تذكّرنا بيد هتلر، دفاعا عن جرائمه في كل جلسة لمجلس الأمن، تطالبه بوقف حرب الإبادة الجماعية ضد شعبنا الفلسطيني.
كم مشروع قرار قُدم أمام دول مجلس الأمن لوقف الحرب، وأجهضته الولايات المتحدة بالفيتو:
18 أكتوبر 2023، مشروع قرار أولي حول الوضع في غزة خلال الأسابيع الأولى للحرب.
وفي 8 ديسمبر 2023 دعوة إلى وقف إنساني فوري لإطلاق النار في غزة.
وفي 20 فبراير 2024 مسودة تطالب بوقف إنساني ووقف إطلاق نار فوري.
وفي 20 نوفمبر 2024 مسودة تطالب بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار كلها استخدمت فيها الولايات المتحدة ممثلة بإدارة بايدن حق النقض.
وفي 4 يونيو 2025 قُدم مشروع قرار يدعو إلى وقف فوري ودائم، ورفع القيود عن المساعدات الإنسانية، وإطلاق سراح الأسرى.
وكذلك في 18 سبتمبر 2025 كان مشروع قرار يطالب بوقف فوري لإطلاق النار، وفتح ممرات إنسانية، وإطلاق سراح الرهائن، ورفع ممثلو الولايات المتحدة أيديهم بالفيتو، في عهد ترامب.
مجلس الأمن، الذي من المفترض أنه متكفل بالأمن والسلم الدوليين، صار يوفر الغطاء للاستمرار بالجريمة والإبادة والإفلات من العقاب، لمجرم أدانته لجان الأمم المتحدة بعد ثبوت مسؤوليته المباشرة عن استشهاد وفقدان أكثر من 70 ألف فلسطيني، بينهم نحو 20 ألف طفل!

لا فناء لثائر

مخطئ كل من يعتقد أن الثورة تنتهي دون انتهاء أسبابها، وأن فكرة الثورة يمكن أن تفنى قبل انتصارها، ولكم في التاريخ الفلسطيني الحديث عبرة:
مع بداية الانتداب الاستعماري البريطاني والتغول الصهيوني بدأت معالم المقاومة الفلسطينية، وكانت ثورة 1920 من بواكير الحراك الثوري الجماهيري، بعدها بتسع سنوات اندلعت ثورة البراق.
تراكم الوعي الثوري، وأجج الثورة مرة جديدة على يد الشيخ عز الدين القسام ورجاله عام 1935، ثم بدأت ثورة عام 1936 بالإضراب العام ثم الجهاد المقدس، وهو الحراك الذي أخمده البريطانيون آنذاك بمزيد من المذابح والتدابير الوحشية بحق أبناء شعبنا.
وجاء احتلال فلسطين عام 1948، وشهد معارك فلسطينية خالدة مثل معركة بيت سوريك، ومعركة بئر السبع، ومعارك بيسان وحيفا والدهيشة وبيت دَراس والشجرة والشيخ جراح وصور باهر والقسطل، وغيرها من المعارك التي استبسل فيها شعبنا.
أطلق شعبنا انتفاضة الحجارة أول مرة من داخل أرضه عام 1987، ثم الانتفاضة الثانية أو انتفاضة الأقصى عام 2000.
في هذا الوقت كانت المقاومة تنمو بتصاعد في قطاع غزة، ضربات المقاومة اضطرت إسرائيل للانسحاب من القطاع، وتفكيك مستعمراتها فيه عام 2005.
بدأت إسرائيل حرب "الرصاص المصبوب على غزة" عام 2008- 2009 للقضاء على المقاومة، وإنهاء حماس، واستعادة جلعاد شاليط ولم تحقق إسرائيل أيا من أهدافها.
شنت إسرائيل الحرب على غزة باسم "عمود السحاب" عام 2012 للقضاء على حماس والمقاومة، وحصدت الفشل الذريع.
وعام 2014 شنت إسرائيل الحرب التي سمتها "الجرف الصامد" لنفس الأسباب وأضافت عليها تدمير شبكة الأنفاق، واستمرت 51 يوما، تخللها دخول بري إلى القطاع، وانتهت الحرب دون تحقيق أي هدف.
وكان للمقاومة كلمتها في سيف القدس عام 2021، ولن يكون طوفان الأقصى إلا امتدادا لحق الشعب الفلسطيني في رسم مستقبله وتقرير مصيره وخلاصه من الاحتلال.

حماس ومعركة الدفاع عن فلسطين والأمة

تجاوز نتنياهو بجنونه كل الحدود، وقرر توسيع المعركة لتشمل لبنان، واليمن، وسوريا، وإيران، ووصلت نيرانه إلى بحر تونس، وإلى الدوحة منصة السلام العالمي، ووصلت تهديداته إلى مصر، وتركيا، بعجز دولي كامل، ومباركة أميركية كاملة.
وعليه لا بد من صياغة إستراتيجية إقليمية عربية وإسلامية تقوم على ما يلي:
التأكيد مجددًا على اعتبار القضية الفلسطينية، القضية المركزية للأمتين العربية والإسلامية، واعتبارها محور الارتكاز للأمن القومي العربي والإسلامي.

التناقض الأساسي للإقليم مع الكيان الصهيوني الذي يهدد دولنا العربية والإسلامية واستقرارها.
تقديم الدعم الكامل للمقاومة الفلسطينية بصفتها خط الدفاع الأول عن الأمة، وصفّ المواجهة الأقرب مع الكيان الصهيوني.
تطوير آليات التعاون العربي الإسلامي، وصياغة منظومة جديدة للأمن الجماعي والمصير المشترك للإقليم.
خلق معادلة ردع تمنع الكيان من الاستمرار في جرائمه ضد شعبنا وأمتنا.
عزل الكيان سياسيا بإلغاء كل الاتفاقيات الموقعة معه، وتعميق عزلته بوقف التجارة وحظر الطيران في سماء دولنا التي يستخدمها للقصف والعربدة الحربية.
تفعيل ودعم أطر العمل القانوني العاملة على ملاحقة وتقديم مجرمي الحرب الصهاينة إلى العدالة